

تقرير نقاشات وتحليلات الإدارة

نظرة عامة على القطاع

صدر "قانون القطاع" في 1 أغسطس 2004 بهدف تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه ويطبّق هذا القانون على جميع الشركات والهيئات العاملة في قطاع الكهرباء والمياه ومن بينها شركة العنقاء للطاقة.

ومنذ صدور قانون القطاع، تخضع للتنظيم كلّ من عمليات توليد الكهرباء وتحويلها وتوزيعها والتزويد بها. وقد تم تبني هيكلية سوق قائمة على مبدأ "المشتري الوحيد" (وتعتبر الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه المشتري الرئيسي) ونظام استفادة من دون تمييز لمنح تراخيص أنظمة التحويل والتوزيع. وتأسست شركة واحدة لتحقيق هذه الأهداف وهي الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بالإضافة إلى شركة قابضة واحدة هي شركة الكهرباء القابضة. وتأسست هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بموجب قانون القطاع وتتولى مسؤولية تنظيم قطاع الكهرباء والمياه، وتعتبر هذه الهيئة كياناً يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية.

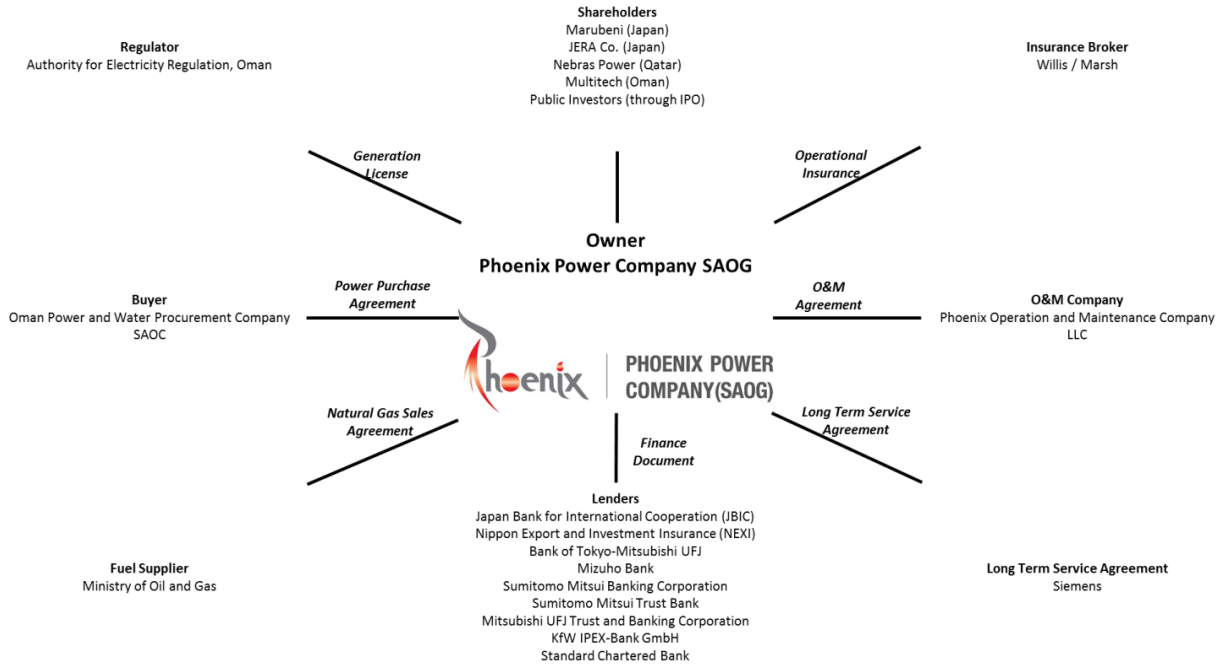
الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه هي المشتري الوحيد للطاقة والمياه من جميع مشاريع الطاقة المستقلة/مشاريع المياه والطاقة المستقلة/مشاريع المياه المستقلة في عُمان. وتتولى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه مسؤولية توفير قدرة إنتاجية كافية للطاقة والمياه في أقل كلفة ممكنة لتلبية الطلب المتزايد في عُمان. وتتولى أيضاً عملية التخطيط الطويل الأمد ونشر بيانات سنوية لمدة سبع سنوات تحدّد مشاريع جديدة للطاقة مستقلة/مشاريع مياه والطاقة المستقلة ل طرحها في مناقصة تنافسية وتطويرها عبر مؤسسات القطاع الخاص بغية تلبية المتطلبات المستقبلية من الطاقة والمياه المحلاة في السلطنة. تحدّد المادة 74 من قانون القطاع مهام الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ووظيفتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضمان توفير قدرة توليد وإنتاج تلبي الطلب على الكهرباء في الشبكة الربط الرئيسية (MIS) وشبكة نظام كهرباء صلالة بالتنسيق مع شركة كهرباء المناطق الريفية.
- ضمان توفير قدرة توليد وإنتاج تلبي الطلب على المياه المحلاة في عُمان.
- تلبية متطلبات القدرات الجديدة على إنتاج وتوليد الكهرباء والمياه المحلاة في عُمان وتصميم مشاريع جديدة وبنائها وتمويلها وامتلاكها وتشغيلها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب.
- أن تكون السعة الإنتاجية والنااتج والخدمات المساعدة وجميع السلع والخدمات الأخرى قد تم شراؤها أو الحصول عليها وإدارتها على أساس الشراء الاقتصادي.

وتعتزم الشركة العمانية لشراء الطاقة اعتماد ترتيبات جديدة لشراء الطاقة والمياه لشبكة الربط الرئيسية. وعلى الرغم من أنها ستحتفظ بدورها كمشتري وحيد للكهرباء، يشمل اقتراحها إنشاء "سوق فورية" وإجراءات أكثر مرونة لإبرام اتفاقيات شراء طاقة جديدة أو تمديد الاتفاقيات الراهنة.

إدارة المخاطر

يوجد لدى الشركة إطار تعاقدى راسخ كفيل بتخفيف المخاطر التجارية كما هو مبين أدناه:



عملية إدارة المخاطر

تملك الشركة إطار عمل شامل لإدارة المخاطر يرمي إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تهدد تحقيق أهداف العمل وتسمح بفهم أهميتها وبالتالي تتوفر ضوابط لتخفيف المخاطر التي يتم تحديدها إلى حد معقول. تتم مراجعة كافة المخاطر الجديدة والناشئة بالإضافة إلى أي تغييرات تطرأ على مستويات المخاطر الحالية. وتتم مراجعة المخاطر كل ثلاثة أشهر ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة.

اتفاقية شراء الطاقة

أبرمت العنقاء للطاقة اتفاقية شراء للطاقة لمدة 15 عامًا مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه التي تعدّ المشتري الوحيد، وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ 31 مارس 2029. ويتعيّن على العنقاء للطاقة بموجب الاتفاقية أن تبيع إنتاجها من الطاقة الكهربائية للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه حصراً. في المقابل، سوف تحصل شركة العنقاء للطاقة على رسوم السعة الإنتاجية ورسوم الطاقة الكهربائية ورسوم الوقود من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه. وتغطي رسوم السعة الإنتاجية التكاليف الثابتة (منها خدمة الدين والعائد على رأس المال)، بينما تغطي رسوم الطاقة الكهربائية التكاليف التشغيلية المتغيرة لتوليد الطاقة (بدون تكاليف الوقود). أما رسوم الوقود فهي المبلغ المسدّد لصالح العنقاء للطاقة لتغطية إجمالي الطلب على الوقود اللازم لإنتاج طاقة كهربائية وفقاً لشروط اتفاقية شراء الطاقة.

توفّر اتفاقية شراء الطاقة حماية من تقلبات أسعار الغاز والطلب على الطاقة.

اتفاقية بيع الغاز الطبيعي

أبرمت شركة العنقاء للطاقة ووزارة النفط والغاز اتفاقية بيع الغاز الطبيعي التي أُرست القواعد التي تبتاع على أساسها الشركة من الوزارة الغاز الطبيعي كمخزون للمحطة. وترتبط مدة اتفاقية بيع الغاز الطبيعي هذه بمدة اتفاقية شراء الطاقة، لذا تنتهي صلاحيتها في 31 مارس 2029، ويتم تمديدها بما يتطابق مع أي تمديد لاتفاقية شراء الطاقة.

وفقاً لاتفاقية بيع الغاز الطبيعي، يتم إمداد الغاز الطبيعي وتوفيره إلى نقطة استلام الغاز في المحطة. ولا يقع على عاتق العنقاء للطاقة أي التزام لدفع أي مبالغ لوزارة النفط والغاز مقابل أي غاز طبيعي تم استلامه وقبوله إلى أن تتقاضى الشركة المبلغ المستحق وفق اتفاقية شراء الطاقة من جانب الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.

الترتيبات المالية

أبرمت الشركة اتفاقيات تمويل مع اتحاد بنوك دولية ووكالات ائتمان تصدير يبلغ إجمالي قيمتها 459 مليون ريال عُمني. تم التحوط بشأن القرض الرئيسي لشركة العنقاء للطاقة امتثالاً لمتطلبات اتفاقيات التمويل من خلال الدخول في اتفاقيات تثبيت أسعار الفائدة الأمر الذي أدى إلى تعزيز التنبؤ بالتدفقات النقدية المتاحة للمساهمين.

التشغيل والصيانة

تعتبر المخاطر التقنية متدنية على اعتبار أن المحطة تستخدم تكنولوجيا مجربة من موردين عالميين معروفين. وشركة العنقاء للتشغيل والصيانة هي المشغل والطرف المسؤول عن الصيانة في المحطة بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة المبرمة مع الشركة. بالإضافة إلى ذلك تم إبرام عقد طويل الأمد لصيانة توربينات الغاز مع شركة سيمنز التي هي المصنع الأصلي للمعدات والتي تعدّ من أفضل الشركات عالمياً في هذا المجال الذي يتطلب مستوى عالٍ من التخصص.

مطالبات عقد الهندسة والمشتريات والإنشاءات

سبق أن احتجزت شركة العنقاء للطاقة التعويضات النقدية المتفق عليها أو تم سدادها لها من قبل مقاول الهندسة والمشتريات والإنشاءات (شركة دايو) بموجب عقد الهندسة والمشتريات والإنشاءات فيما يتعلق بالتأخير في التاريخ المقرر لإنجاز المحطة. وقد طعنت شركة دايو في استحقاق شركة العنقاء للطاقة لتلك التعويضات النقدية المتفق عليها ("الخلاص الخاص بالطاقة النهائية").

في 31 مايو 2017 اتفقت شركة العنقاء للطاقة مع مقاول الهندسة والمشتريات والإنشاءات على تسوية الخلاف الخاص بالطاقة النهائية ونتج عن ذلك دفع تعويضات نقدية للمقاول بلغت قيمتها 4.5 مليون ريال عُمني.

نقاش حول الأداء التشغيلي والمالي

الإنجازات التشغيلية

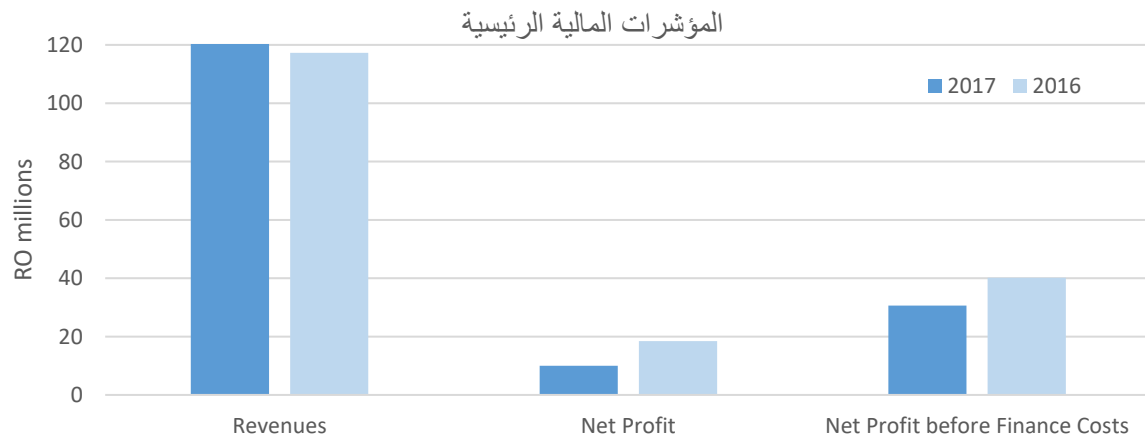
راجع قسم "الإنجازات التشغيلية" للأداء التشغيلي في الشركة.

الإنجازات المالية

2016 2017

جميع الأرقام مسجلة بمليون ريال العُماني

117.30	128.40	1	الإيرادات
18.46	9.98	2	صافي الربح
40.18	30.61	3	صافي الربح قبل تكاليف التمويل
623.92	598.36	4	إجمالي الأصول
146.26	146.26	5	رأس المال (المدفوع)
153.28	165.34	6	مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول)
388.93	364.44	7	القروض الآجلة ^٨
1.462.60	1.462.60	8	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
1.462.60	1.462.60	9	العدد الفعلي للأسهم المتداولة
8.78	11.55	10	توزيعات الأرباح العادية



المؤشرات المالية الرئيسية	2017	2016
هامش صافي الربح	1/2	%15.74
العائد على رأس المال (المدفوع)	5/2	%12.62
العائد على رأس المال العامل	(7+6)/3	%7.41
نسبة الديون لحقوق الملكية	6 : 7	28.3 : 71.7
صافي الأصول للسهم الواحد (بيسة)	8\6	104.80
العائدات الأساسية للسهم الواحد (بيسة)	8\2	12.62
توزيع الأرباح للسهم الواحد (بيسة)	9\10	6.00
٨ باستثناء تكاليف المعاملات غير المطفأة		

تحليل الربح والخسارة

سجل العام 2017 إيرادات بلغت 128.40 مليون ريال عُمانى، بما يشكل زيادة عن إيرادات عام 2016 البالغة 117.30 مليون ريال عُمانى، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لارتفاع مستوى الجاهزية التجارية وزيادة الإنتاج (العابر) للمحطة.

وكان صافي الربح البالغ 9.98 مليون ريال عُمانى لعام 2017 أقل مقارنة مع صافي الربح لعام 2016 والبالغ 18.46 مليون ريال عُمانى، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إدراج التعويضات النقدية والأثر المترتب على تعديل قانون ضريبة الشركات في سلطنة عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم 2017/9 الصادر بتاريخ 19 فبراير 2017 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 فبراير 2017. ولقد حجزت الشركة التعويضات النقدية بموجب أحكام عقد الهندسة والمشتريات والبناء نتيجة للتأخير في تاريخ التشغيل التجاري للمحطة. ولقد تم إدراج تعويضات نقدية بقيمة 5.35 مليون ريال عُمانى في عام 2017 مقارنة بالتعويضات النقدية البالغة قيمتها 10.12 مليون ريال عُمانى التي تم إدراجها في عام 2016. ويبلغ أثر تعديل قانون الضرائب على الالتزام الضريبي المتأخر الذي تم إدراجه في عام 2017 عن السنوات السابقة 5.19 مليون ريال عُمانى.

تحليل الميزانية العمومية

بلغت قيمة إجمالي أصول الشركة 598.36 مليون ريال عُمانى بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بالمقارنة مع 623.92 مليون ريال عُمانى للعام 2016، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى اهلاك كامل العام المسجل للسنة.

وبلغت قيمة النقد وما في حكم النقد 14.13 مليون ريال عُمانى بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بالمقارنة مع 22.49 مليون ريال عُمانى في التاريخ نفسه من العام 2016.

أما مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول) فبلغ 165.34 مليون ريال عُمانى في 31 ديسمبر 2017 مسجلاً ارتفاعاً بالمقارنة مع 153.28 مليون ريال عُمانى في التاريخ نفسه من العام 2016 نتيجة موازنة أرباح السنة مع توزيعات الأرباح وفق صافي الربح لذلك العام.

ويعكس تخفيض احتياطي التحوط (صافي الضرائب المؤجلة) لحقوق الملكية بقيمة 23.01 مليون ريال عُمانى القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة السبع ومبادلات العملات الثلاث كما يظهر بتاريخ الميزانية العمومية، ولا يؤثر ذلك على قدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

وانخفضت القروض الآجلة (بما يشمل الحسابات الجارية وغير الجارية) إلى 364.44 مليون ريال عُمانى نتيجة تسديد الدفعات المجدولة بحسب اتفاقيات التمويل.

وتستمر الشركة بتوفير مخصص التزامات شطب الأصول للتمكّن من الإيفاء بالتزاماتها القانونية لإزالة المحطة بعد انتهاء عمرها الافتراضي وإعادة الأرض.

توزيع الأرباح

تتبع الشركة سياسة تسديد متوازنة لتوزيع الأرباح، وتخضع لالتزامات الإيفاء بالديون ورأس المال العامل والتكاليف التشغيلية. وقد بلغ توزيع الأرباح في الشركة 9.07 مليون ريال عُمانى لعام 2017 (مما يعني 6.2 بيسة للسهم الواحد) تم تسديدها في شهر يوليو 2017 ويناير 2018 من الأرباح المحتجزة المدققة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2016.

النزاع مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء

احتجرت شركة العنقاء للطاقة التعويضات النقدية المتفق عليها أو تم سدادها لها من قبل مقاول الهندسة والمشتريات والإنشاءات (شركة دايو) بموجب عقد الهندسة والمشتريات والإنشاءات فيما يتعلق بالتأخير في التاريخ المقرر لإنجاز المحطة. وقد طعنت شركة دايو في استحقاق شركة العنقاء للطاقة لتلك التعويضات النقدية ("الخلاف الخاص بالطاقة النهائية").

وفيما يتعلق بما تم بالنسبة لهذا الخلاف، اتفقت شركة العنقاء للطاقة مع مقاول الهندسة والمشتريات والإنشاءات في 31 مايو 2017 على تسوية الخلاف الخاص بالطاقة النهائية ونتج عن ذلك دفع تعويضات نقدية للمقاول بلغت قيمتها 4.5 مليون ريال عُمانى.

التعمين

بلغت نسبة التعمين في كل إدارات الشركة حوالى 67%. وتُبذل جهود للالتزام بمتطلبات التعمين بالاستناد إلى مقاربة شاملة للموارد البشرية بما يتضمن جذب المواهب اللازمة وتطويرها من خلال التدريب ونقل الخبرات بالإضافة إلى دراسة مقاربة متوازنة للتعويضات والمكافآت وإرساء بيئة عمل إيجابية وثقافة مماثلة.

النظرة المستقبلية

ستتخذ إدارة الشركة كافة الإجراءات المعقولة والحذرة لضمان موثوقية الامتثال بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة والجاهزية والحفاظ عليها خلال عام 2018.

ستؤثر تسوية الخلاف الخاص بالطاقة النهائية مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء على توزيعات الأرباح المستقبلية.

نظام الرقابة الداخلي

يدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة أهمية نظام الرقابة الداخلي ويوجد لدى شركة العنقاء للطاقة نظام شامل للضوابط الداخلية، يشمل ما يلي:

- هيكلية واضحة للحوكمة.
- مستويات تفويض السلطات المحددة بوضوح.
- توثيق العمليات التجارية الرئيسية.
- الخطط والميزانيات السنوية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الشركة، إلى جانب رفع التقارير بصورة منتظمة حول تلك الخطط والميزانيات لمجلس الإدارة.

ومنذ ما قبل التحوّل إلى شركة مساهمة عُمانية عامة، وكدليل على إدراك الحاجة للتركيز المستمر على الرقابة، عيّنت الشركة مدقّقًا داخليًا متفرّغًا في ديسمبر 2013. وتم تطوير خطّة تدقيق داخلي عام 2017 وجرى تطبيقها وتقديم توصيات إلى لجنة التدقيق التي تلتقي على أساس ربع سنوي. ولم يتم تحديد أي مواطن ضعف أو قصور كبيرة في نظام الرقابة الداخلية المعتمد في شركة العنقاء للطاقة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وتبدي إدارة الشركة التزامها الكامل بتطبيق التوصيات المتفق عليها في تقارير التدقيق الداخلي.